موجز السياسات - مجموعة الإدارة العامة

المهام الوظيفية للمؤسسات الحكومية

ودورها في التعامل مع ملف الهجرة

(دراسة ميدانية على مؤسسات الحكومة الليبية ذات العلاقة بملف الهجرة)

المتطلب	الوصف	ملاحظات
الموضوع العام (مجال الورقة)	مهام المؤسسات الحكومية ودورها في التعامل مع ملف الهجرة	
مصادر البيانات	الدراسة الاستطلاعية-التقارير والدراسات الأدبية-المقابلات الشخصية	تم الحصول على بيانات الدراسة من مصادر مكتبية ومصادر ميدانية تمثلت في المقابلات الشخصية مع المسؤولين والمحتجزين
موضوع الورقة الدقيق	دور المهام الوظيفية للمؤسسات الحكومية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية	
هدف الورقة	تقديم توصيات عملية تساعد المؤسسات الحكومية على تحسين أدائها في ملف الهجرة بشكل أفضل	
المستهدفون من الورقة	الجهات الرسمية المعنية بملف الهجرة ورجال التشريع في مجلس النواب	
كيفية الوصول للمستهدفين من الورقة	ورشة عمل-جلسات نقاش-نسخ من ورقة السياسات للمعنيين	
منهجية الورقة	تم جمع البيانات عبر المقابلات الشخصية مع ممثلي الجهات الحكومية ومع عينة من المحتجزين في مراكز الإيواء	
تحكيم الورقة	خبير في مجال الإدارة +وخبير في مجال القانون	

السؤال	الاجابة
1. ما السياق العام الذي تحدث فيه المشكلة؟	تصنف ليبيا على أنها دولة مقصد ودولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين بسبب موقعها الجغرافي وسوء الأوضاع الأمنية والانقسام السياسي في ليبيا
2. كيف بدأت المشكلة؟ وكيف تحدث؟	عند انهيار النظام السابق وتفكك المؤسسات الحكومية، وعجزها عن أداء المهام الموكلة إليها بالشكل المطلوب
3. أين تحدث المشكلة؟	في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع الهجرة غير النظامية
4. ما نتائج وآثار المشكلة؟	من النواحي الأمنية: استغلال المهاجرين من قبل شبكات التهريب والاتجار بالبشر، فضلا عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تأتي تباعا
5. من هم المتأثرون بالمشكلة؟	• المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بملف الهجرة غير النظامية، لاسيما جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية • المهاجرين (خاصة من هم في مراكز الإيواء) • المواطنين (بسبب تداعيات الهجرة السلبية)
6. ما مدى إدراك المجتمع للمشكلة عموما؟	المجتمع يدرك المشكلة إلى حد كبير
7. ما أسباب المشكلة الأكثر تأثيراً؟	• انهيار مؤسسات الدولة والانقسام السياسي بعد سقوط النظام السابق. • غياب أو نقص الدعم المادي واللوجستي وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع الهجرة
8. ماذا سيحدث لو تركت المشكلة دون حل؟	ازدياد أعداد المهاجرين داخل مراكز الإيواء وسوء الأوضاع من النواحي الصحية والمعاملة الحسنة وحقوق الإنسان، وزيادة عدد شبكات تهريب والاتجار بالبشر، وقد يترتب عليها توطين المهاجرين في ليبيا وحدوث ردود فعل عنيفة من قبل المواطنين
9. ما مدى معرفة الجهات الرسمية بالمشكلة؟	الجهات الرسمية على دراية كافية بالمشكلة، لكنها تعاني من عدم توفر المتطلبات المادية واللوجستية اللازمة لمعالجة هذه الظاهرة.